تقرير خاص حول مؤتمر التنمية الاردني

أ. م.

بين ١١ و١٣ تشرين الثاني الماضي انعقد مؤتمر التنمية الاردني في عمان تحت عنوان « شركاء في التنمية » بحضور ممثلين عن ٢٦ دولة عربية واجنبية و٤٢ منظمة وهيئة دولية واقليمية وخاصة. وحسب التعبير الرسمي فان الهدف من المؤتمر هو القيام بـ « دراسة عملية للتأكد من جدوى المشاريع وترابطها وتماسكها وقابليتها للتنفيذ ، والتعرف الى ميادين التمويل الخارجي ومصادره في ضوء الجدوى الاقتصادية للمشاريع واولويتها في الخطة » . وكانت الحكومة الاردنية قد اعلنت عن انتهاء وضع الخطة ، التي استغرق اعدادها نحو العام في ٥ أيلول الماضي ، عندما عرضت على الملك حسين في ندوة عقدت في الجمعية العلمية الملكية واستغرقت ٩ ساعات ، استمع خلالها الى عرض مفصل عن جوانب الخطة ، وقد تحدث الامير حسن (الذي اشرف على اعدادها) ، ورئيس الوزراء ، عن أهداف الخطة ومشاريع الحكومة ، وشارك رئيس الجامعة الاردنية ، ورئيس المجلس القومي للتخطيط وعدد من المسؤولين في النقاش ، وكذلك تحدث ممثلون عن القطاع الخاص عن استعدادهم للمشاركة في تنفيذ الخطة ، كما تحدث امين عام اتحاد نقابات العمال (شاهر المجالي) عن دور العمال في الخطة . ثم عاد الامير حسن فعرض الخطة في ندوة خاصة على الدبلوماسيين الاجانب والعرب ودعاهم الى المشاركة في تنفيذ مشاريع الخطة (١٢ أيلول) . وتكرر عرض اهداف الخطة امام ممثلين عن المنظمات المتخصصة في الامم المتحدة وجمعيات اخرى (١٩ أيلول ١٩٧٢) .

وقد استكملت « تظاهرة » النظام الاقتصادية بعقد مؤتمر التنمية ، الذي وجهت فيه الدعوات الى عدد من الوزراء والمسؤولين الغربيين مثل وزير خارجية الولايات المتحدة ، والوزير البريطاني للتنمية فيما وراء البحار ووزيري الخارجية والمال الفرنسيين والوزير الالماني الغربي للتعاون الاقتصادي والامين العام للسوق المشتركة . بيد ان هؤلاء جميعهم لم يحضروا واوفدوا بدلا عنهم ممثلين عن حكوماتهم . وقد وجهت الدعوة الى عدد كبير من الدول الاوروبية الغربية والى اليابان واوستراليا وكندا والاتحاد السوفياتي .

وعلى الصعيد العربي فقد وجهت الدعوات الى عدد من الدول العربية والهيئات الاقتصادية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق الانماء في ابو ظبي والى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وغيرها من المنظمات والهيئات. وبصورة عامة فان ما يمكن لمسه بسهولة هو غياب الدول العربية عن المؤتمر ، باستثناء السعودية ودول امارات الخليج ، التي شاركت حكوماتها ومؤسساتها التمويلية . وكانت المشاركة الاساسية من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا واليابان والسوق الاوروبية المشتركة ، ومن المؤسسات المتخصصة في الامم المتحدة وعدد كبير من المؤسسات والجمعيات الامريكية الدينية وغيرها ، ومن المؤسسات الخاصة شارك بنك الاعمار الغربي ، شركة ميتسوبيشي اليابانية ، بنك كريدي ليونيه (لبنان) ، فيلبس ، مجموعة الفا ، مؤسسة فورد فاونديشن ، منظمة كير العالمية .. الخ

من الواضح ان هذه « التظاهرة » الاقتصادية ، التي انتظمت في عمان ، كانت بهدف انجاح خطة التنمية الثلاثية التي يراهن بها النظام على معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور وخاصة بعيد أيلول ١٩٧٠ . ولعل ابلغ تعبير عن هذا الوضع هو ما ننقله من مقدمة خطة التنمية نفسها : « منذ